العراق ومبدأ التجارة الحرة

عادل عبد الزهرة شبيب

تعني حرية التجارة الغاء الحواجز أمام التبادل التجاري الداخلي والدولي وتحرير التجارة من جميع القيود والضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها، إضافة الى امتناع الدولة عن التدخل في شؤون مواطنيها إذ تكون لهم حرية الاستيراد والتصدير من دون قيود.

ولقد ظهر مذهب الحرية التجارية بحدود القرن الثامن عشر حينما نادى(آدم سميث وريكاردو وميل) بالمبادىء الاقتصادية في الحرية حيث رأى كل منهم أن حرية التجارة الخارجية تحقق للمستهلكين فوائد كثيرة بسبب المنافسة التي تنشأ بين المنتجين والتي تؤدي الى هبوط الأسعار والى زوال الرسوم والضرائب والتي تجعل الأسعار أكثر اعتدالاً.

غير أن الرأي بأن حرية التجارة تؤدي الى هبوط الأسعار ليس صحيحاً دائماً فقد تقضي مصلحة المنتجين والمضاربين رفع الأثمان بقصد زيادة الأرباح أو تخفيضها بهدف مزاحمة غيرهم.كما إن ترك المنتجين في منأى عن تدخل الدولة يعملون وفق مصالحهم قد يدفعهم الى الاحتكار كوسيلة للقضاء على منافسيهم.

ويرى أنصار هذا المذهب بأن حرية التجارة تؤدي الى القضاء على التمييز الطبقي، والصحيح أن الحرية في التجارة هي التي تهيىء الفرصة لنمو الطبقية لأنها تعمل على خلق طبقة الرأسماليين والمولين الذين يؤثرون كثيراً على سير التطور الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة الى مذهب الحماية التجارية فيعني تقييد التبادل الاقتصادي مع الخارج من خلال إقامة الحواجز الجمركية وفرض الرسوم والضرائب وغيرها مما يعيق دخول البضائع الأجنبية الى الدولة أو يعرقل خروج بعض البضائع. ولقد ظهرت الحماية التجارية في تاريخ الفكر الاقتصادي كنقيض لأفكار المذهب الحر. ويرى أنصار هذا المذهب أن مصلحة المجموع لا مصلحة الفرد هي هدف التبادل التجاري وهذا ما يبرر تدخل الدولة ضد المنافسة الأجنبية وقد استند أنصار حماية التجارة في حينه على بعض العوامل التي تبرر تدخل الدولة لفرض نظام الحماية لمصلحة البلاد الاقتصادية حيث يحتم الوضع العالمي على جميع الدول دعم اقتصادياتها الوطنية حتى تستطيع الوقوف بوجه الأخطار المختلفة وخاصة الدول الصغيرة والغنية منها التي يجب أن تستعد لحماية نفسها واقتصادياتها من التنافس الشديد بين الدول المتقدمة.

أما العامل الثاني فيتمثل بالغزو الصناعي والذي يعتبر من الأمور المهمة بالنسبة للدول حديثة العهد في مضمار الصناعة والإنتاج وان مثل هذه الدول يجب أن تتهيب الغزو وأخطاره ويتعين عليها فرض الحماية على إنتاجها الناشىء ومصنوعاتها الفتية كما هو حال العراق الذي غزته مختلف أنواع البضائع والتي أدت الى التأثير سلباً في منتجاته الوطنية. حيث ان من أهم وسائل الحماية ضد الغزو الصناعي الخارجي بالنسبة لهذه الدول هي:

١- رعاية الصناعات الناشئة ودعمها بالاعانات وإعفائها من الضرائب والرسوم.

٢- حمايتها ضد الصناعات الأجنبية المنافسة وذلك بفرض الرسوم على المستورد من الصناعات الأجنبية.

٣- إيجاد الأسواق الملائمة لها في الداخل والخارج.

ويتمثل العامل الثالث من العوامل التي تبرر تدخل الدولة لفرض نظام الحماية بالتنويع الإنتاجي أي أن تقوم اقتصاديات البلاد على أنواع الإنتاج المختلفة الزراعية والصناعية وغيرها وان لا يقتصر التبادل التجاري مع الخارج على نوع واحد من الإنتاج كما هو حال الاقتصاد العراقي القائم الذي يتميز بأنه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام مع إهمال واضح للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة برغم انه يملك ثروات كبيرة مما يجعل اقتصاده هشاً.

إن مبدأ الحماية كفيل بأن يحقق للدولة تنويعاً إنتاجيا وتوازناً اقتصادياً بين مختلف الميادين،أن تتدخل لتنمية ودعم اقتصادياتها ومنتجاتها إبان الظروف الشاذة والأزمات لتدفع عن نفسها خطراً أو لتزيد اقتصادها قوة ونماء. ويرى أصحاب مذهب الحماية التجارية إن لهذا المذهب عدة مزايا تتمثل في:

❖ نعاش وتنمية الإنتاج وتنويعه وذلك نتيجة لمنع المنافسة الأجنبية لمنتوجات الدولة ما يؤدي الى زيادة الدخل القومي للدولة.

❖ رفع مستوى العمال برفع اجورهم وتقليص البطالة.

❖ توازن الميزان الحسابي وجعله ملائماً للدولة وذلك نتيجة لتضييق نطاق الواردات التي تؤدي الى تقليل الديون المترتبة بذمة الدولة.

❖ القضاء على سياسة الإغراق التي تلجأ إليها عادة بعض الدول المنتجة الكبرى بواسطة بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل جداً من أسعارها في أسواقها.

❖ رفع مستوى ميزانية الدولة العامة بما تفرضه من رسوم وضرائب على عناصر الاستيراد.

وفي خضم الصراع بين القوى السياسية المختلفة الداعمة لهذا المذهب أو ذاك في السياسة التجارية فان من الأفضل للدولة وخاصة الدولة النامية اعتماد السياسة التجارية التي توفق بين المذهبين (حرية التجارة وحماية التجارة) حيث يمكن الاستفادة من المزايا المتوفرة في كلا المذهبين ما يمكن أن يحقق لمصلحة الدولة الكثير من المزايا في التجارة الخارجية وفي غيرها من الميادين الاقتصادية.

كأن تتبع الدولة مبدأ الحرية أساسا مع محاولة إتباع سياسة الحماية التجارية بالنسبة للصناعات الناشئة والأساسية التي ينبغي حمايتها ضد التنافس الأجنبي لغرض دعم الكيان الاقتصادي، وقد تفرض الحماية أيضا في وجه الدول التي لا تتورع في تطبيق سياسة الإغراق حيث تعتبر درعا واقيا ضد هذه السياسة.

وفي العراق في ظل تدهور اقتصاده الوطني وتخلف قطاعاته الإنتاجية المختلفة فانه يحتاج اليوم الى عدم فتح حدوده على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية المختلفة كما يحتاج أيضا الى تنظيم أسواقه التجارية وتفعيل دور الأجهزة الحكومية لضبط ومراقبة تدفق السلع الأجنبية والتي تنافس منتجاتنا الوطنية فهي في الوقت الراهن غير قادرة على خوض المنافسة ولأسباب عديدة، ويحتاج الى منع دخول السلع التي لا تستوفي شروط ومعايير السلامة والنوعية والتي غزت أسواقنا بكثرة، ويحتاج الى فرض رقابة مشددة على المنافذ الحدودية، والى تقديم أشكال الدعم للنشاطات والقطاعات الإنتاجية القادرة على التصدير.

في الهم الاقتصادي

متى تأتلف السلطتان النقدية والمالية؟

حسام الساموك

ما زال الارباك يلفّ ساحة النشاط المالي والنقدي والمصرفي على السواء بفعل ما شاب العلاقة التي يفترض أن تكون عضوية وفعّالة بين السلطتين المالية والنقدية والمتمثلتين بوزارة المالية من جهة والبنك المركزي من جهة اخرى.حيث كانت الأزمة الأخيرة في سوق التداول والخاصة بانخفاض سعر الدولار بشكل حاد آخر تداعياتها مما يستدعي التنبه لأهميةازالة أي مبررلهذه الاشكالية واعتماد سياقات عمل منهجية واضحة المعالم لساحةاختصاص كل جهة بما يتجاوز أي تداخل أو احتكاك.في ضوئها هو متداول في أرجاء العالم.

ولكي نقترب أكثر من مبررات هذا التنافس بين السلطتين يجدر أن نتذكر أن رهطا من الكوادر المخضرمة في وزارة المالية ما زالت تعتقد بلا جدوى استقلال البنك المركزي عن وزارتهم وبالتالي لامشروعية هذا الانفصال الذي تحقق في عام ٢٠٠٤ في حين ينطلق مناصرو تلك الاستقلالية –وغالبيتهم بالطبع من العاملين في البنك المركزي- من أن ظاهرة استقلالية السلطة النقدية مؤشر عصري معبر عن تحقق المرونة المطلوبة في انسيابية الساحة النقدية والمصرفية معا. وكلا الطرفين، المعارضون والمناصرون بدأوا يؤلبون مراجعهم الوظيفية ويحرضونها لتدب الخلافات النقابية وتغلب على التعاملات البينية بين الطرفين وتنشب مهاترات لفظية بين ممثلي الجهتين في الندوات المختلفة حين يحمل كل طرف غريمه بمسؤولية الخلل والتلكؤ في موضوعات التضخم والفعاليات المماثلةولعل ما اكتنف مشروع البنك المركزي في اطار امتصاص السيولة من السوق عبر قناتي تعزيز سعر صرف الدينار العراقي،ورفع سعر الفائدة على المبالغ المودعة لدى البنك المركزي،من معوقات واضحة كان الخلاف القائم بين الجهتين احدى دعائم استغلال الحلقات الطفيلية للنفاذ الى تعويق المشروع وان كنا قد أشرنا عاملا معوقا مهما يتلخص في هشاشة ردود فعل البنك المركزي على الجهات التي اغتالت المشروع برمته حينما لم تتخذ أية اجراءات (حازمة)تجاه من تحدى تلك الاجراءات من المرابين والمضاربين الذين استغلوا تضحيات خفض سعر الدولار لمصالحهم الشخصية ومنافعهم الأنانية.

عند هذا المنعطف بالغ الأهمية وبعد أن لاحظنا وعشنا ما معنى أن تتفرد كل من السلطتين المالية والنقدية باجراءاتها وفقا لقناعاتها حسب، دون التنسيق والتشاور بل التعاضد بين الطرفين في امور مهما اعتقدنا ببساطتها فهي بالمحصلة كبيرة الأثر والتداعيات،حين كان الارباك الأخير عشية عيد الأضحى المنصرم،حين تهاوى سعر الدولار منذرابأزمة لاتحمد عقباها، نتطلع إلى أن تباشر الأجهزة المسؤولة في كل من السلطتين لأعادة النظر بالجفاء المعلن بينهما وصولا الى اجراءات أكثر التزاما بتحقق سلامة أداء واهتمام بآليات بناء ونهوض.

ولكي نقترب أكثر من مبررات هذا التنافس بين السلطتين يجدر أن نتذكر أن رهطا من الكوادر المخضرمة في وزارة المالية ما زالت تعتقد بلا جدوى استقلال البنك المركزي عن وزارتهم وبالتالي لامشروعية هذا الانفصال الذي تحقق في عام ٢٠٠٤.

مصدر نفطي: إستمرار توقف ضخ النفط من كركوك إلى ميناء جيهان التركي

كركوك / المدى

قال مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال، السبت، ان عملية ضخ النفط من حقول كركوك الشمالية الى ميناء جيهان التركي، ما زالت متوقفة منذ الاثنين الماضي من دون ان يتحدد بعد موعد اعادة الضخ، بسبب امتلاء خزانات النفط في الميناء.

وأوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "عملية ضخ النفط من حقول كركوك الى ميناء جيهان التركي، ما زالت متوقفة منذ فجر الأثنين الماضي، وحتى مساء اليوم (السبت)، نتيجة لامتلاء خزانات النفط في ميناء جيهان التركي بالنفط العراقي الخام."

واضاف المصدر ان عملية التصدير "كانت قبل التوقف بطاقة إجمالية تتراوح بين (١٥٠-٢٠٠) ألف برميل في اليوم."

ولم يذكر المصدر موعد استئناف الضخ، الا انه قال ان موعد استئناف التصدير "مرتبط بعملية تفريغ الحمولات في الخزانات النفطية في حقول جيهان التركية."

وكان مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال، قال الاثنين الماضي، إن عملية ضخ النفط من حقول كركوك الشمالية الى ميناء جيهان التركي، توقفت فجر الأثنين نتيجة لامتلاء خزانات النفط. مشيرا الى ان موعد استئناف الضخ، سيكون خلال الـ ٧٢ ساعة القادمة، في حال اكتملت طاقة استيعاب الخزانات النفطية في حقول جيهان التركية.

وغالبا ما يتوقف تدفق صادرات العراق من حقول النفط الشمالية في كركوك، بسبب استهداف الجماعات المسلحة لأنابيب النفط، ما يكلف العراق خسائر فادحة. فيما يجري تصدير الكمية الاكبر من النفط العراقي، من الحقول الجنوبية عبر الموانيء العراقية في البصرة المطلة على الخليج.

وزير التجارة: العراق يعتزم استيراد ٤,٥ مليون طن من القمح في ٢٠٠٨

بغداد/كريم السوداني

قال وزير التجارة عبد الفلاح السوداني الخميس ان العراق يحتاج الى استيراد ٤,٥ مليون طن من القمح في ٢٠٠٨ ويعتزم طرح تراخيص على الشركات الخاصة لاستيراد القمح والرز. وأضاف السوداني أن العراق يعتزم زيادة واردات الرز من فيتنام وهيمن أكبر مصدري الرز في العالم. وأكد الوزير خططا لعودة أستراليا كمورد رئيسي للقمح الى العراق الذي يعد من أكبر مستورديه في العالم. والولايات المتحدة وكندا هما أكبر موردين الان. وأوضح أن العراق يفضل جودة القمح الاسترالي وأن الاستراليين وعدوا وزارة التجارة بتصدير كميات كبيرة من القمح في ٢٠٠٨ .

خبراء يثنون على سياسة القروض الصغيرة

اربيل / المدى

أثنى خبراء اقتصاديون على سياسة دعم المشاريع الصغيرة عبر تقديم القروض الميسرة التي تنفذها جهات اهلية وحكومية منتقدين سياسة البنك المركزي الانكماشية التي تركز بافراط على تقليل السيولة.

وقال المحلل الاقتصادي حسام الساموك ان سياسة الاقراض لدعم المشاريع الصغيرة اسهمت في اعادة الحياة لمشاريع كانت في طريقها للاندثار مشيرا الى وجود نحو ١٣٠ ألف مشروع صغير في العراق يواجه ٩٠٪ منها خطر البيع في المزادات الخردة اثر الانهيار الحاصل في الاقتصاد العراقي. وأوضح الساموك ان الـ١٠٪ الباقية من هذه المشاريع تعمل بما بين ٢٠-٥٠٪ من قدراتها بسبب الصعوبات التي تواجهها كشح المواد الاولية ومشاكل الطاقة.

ورأى الساموك ان توفير قروض ميسرة لاصحاب مثل هذه المشاريع يساعد في استدامتها وتحريك عجلة الاقتصاد ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية رافضا الاعتماد على سياسة البنك المركزي الانكماشية القائمة على تقليص السيولة ورفع اسعار الفائدة لتشجيع المواطنين على الادخار.

وقال ان البنك يتبنى سياسة ثبت خطؤها تعول على رفع سعر الدينار العراقي مقابل الدولار عن طريق مزاد يرعاه البنك مشيرا الى ان المستفيد الوحيد من هذه السياسة هم المضاربون بالعملة وبعض الحلقات الطفيلية دون ان يسهم ارتفاع قيمة الدينار العراقي بانخفاض اسعار السلع الاساسية.

وتنتهج بعض المؤسسات كبعض المصارف والمنظمات الاهلية والحكومية سياسة اقراض تمكن المواطنين من تأسيس بعض المشاريع المدرة للدخل او تطوير مشاريع قائمة بتمويل من الحكومة والبنك الدولي والمانحين.

وفتحت هذه المؤسسات الاقراضية مكاتب لها في شتى انحاء العراق وضخت مبالغ هائلة الى السوق في وقت يسعى فيه البنك المركزي الى تقليل السيولة.

ويرى الباحث كمال البصري ان هذه السياسة "من شانها تنشيط عجلة الاقتصاد لانها سياسة تشجع الاستثمار."

وانتقد البصري تركيز البنك المركزي على مكافحة التضخم بانتهاج سياسة تقليص السيولة ومحاولة رفع قيمة الدينار امام الدولار من دون الاهتمام بتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تسهم في رفع القوة الشرائية للدينار العراقي وكبح التضخم.

وأوضح ان التضخم بالعراق ليس مشكلة نقدية كما يتصور البعض وانما مشكلة سببها ارتفاع اسعار المحروقات وتدهور الوضع الامني ما خلق حالة كساد بالسوق.

وتقول مديرة فرع منظمة الثقة غير الحكومية لقروض المشاريع الصغيرة في اربيل ان منظمتها توفر سلفا تهدف الى تطوير المشاريع الصغيرة مشرة الى ان عملها هذا يوفر فرص عمل للمئات ويسهم في تدبير مداخيل لعشرات العوائل.

وأوضحت ادرميس اوغانيس إن عدد المستفيدين من قروض المنظمة تجاوز الف مقترض في محافظة اربيل منذ تاسيسها عام ٢٠٠٤،

وقالت ان (الثقة) تمنح بلا فوائد قروضا بقيمة ٥٠٠ الى ٢٥٠٠٠ دولار تستحق السداد خلال ستة عشر شهرا لمن يريد تأسيس مشروع مفيد ومدر للدخل مسهمة في الحد من البطالة.

وغير بعيد عن أربيل، نشطت في بلدة عينكاوة (٥ كم شمال اربيل) منظمة مماثلة باسم "المستقبل المشرق" تمنح سلفا لبعض المحتاجين لتسيير امورهم المعاشية.

وتقول مساعدة رئيس المنظمة الهام توما ، ان المنظمة اقرضت منذ الشهر الفائت حوالي ٢٠ شخصا لتطوير مشاريع متعددة.

وأوضحت ان المستقبل الزاهر ممولة بخمسة ملايين دولار من حكومة اقليم كردستان لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة في اربيل وتهتم بالدرجة الاولى بدعم مشاريع تنفذها النساء الى جانب ترميم البيوت السكنية التي تحتاج الى ترميم ودعم المشاريع الزراعية مثل حقول الدواجن والاسماك والبيوت الزجاجية (الزراعة المغطاة).

وأضافت ان قيمة القروض الممنوحة تتراوح بين ١٠٠ دولار الى ١٠ الاف دولار مع فائدة تبلغ ١٢٪ .

وتعد هذه القروض بالنسبة لشخص مثل رستم علي محمد عونا له على صعوبة الحياة واتاحت له ولبعض ذوي الدخل المحدود واعداد من الحرفيين والكسبة مثله ان يطوروا مهنهم ويزيدوا كسبهم.

وحصل النجار العجوز على قرضين من منظمة الثقة العراقية مجموعهما ٧٥٠٠ دولار مكنه من ترميم محل نجارته المتهالك واتاحا له ان يشتري جهازا حديث يساعده في العمل.

ومكنت نفس القروض عبد الله سليم احمد من تحديث مكتبتة وسط اربيل وتجهيزها ببعض الكتب والمراجع غالية الثمن.

واتاحت لام لثلاثة اطفال مثل نغم حبيب ان تقترض ٣٣٠٠ دولارا من منظمة المستقبل المشرق لتستورد بضاعة شتوية تجهز بها محلهابالالبسة النسائية والولادية.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن والسبعين بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٣/١/ ٢٠٠٨ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٢
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢١٥
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٨١,٢٨٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	١٨١,٢٨٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢١٥) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٢٥) دينار/ دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٣,٣٧٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١٦٧,٩١٠,٠٠٠) دولار.

٣- يعلن البنك المركزي اعتماد اسعار بيع وشراء الدولار ليوم الخميس المصادف ٣/١/ ٢٠٠٨ حتى نهاية وقت العمل الرسمي ليوم الاثنين المصادف ٧/١/ ٢٠٠٨ .

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

مؤشرات

اوبك

قال شكيب خليل رئيس اوبك نتوقع أن تواصل اسعار النفط ارتفاعها في الربع الاول من العام الحالي قبل ان تستقر في الربع التالي.

وقال خليل وزير النفط الجزائري لوكالة الانباء الجزائرية ان الارتفاع سيستمر في الارجح حتى نهاية الربع الاول من ٢٠٠٨ وستستقر الاسعار في الربع الثاني.

واضافت الوكالة ان خليل ربط بين الزيادة المستمرة في اسعار النفط "والتوترات السياسية في باكستان وتزايد العنف في نيجيريا وتراجع مخزونات النفط في الولايات المتحدة".

ووصل سعر النفط الخام في نيويورك الى مستوى ١٠٠ دولار للبرميل يوم الاربعاء الماضي اول ايام التداول في العام الجديد.

وفي تصريحات اخرى بثتها الاذاعة الجزائرية قال خليل ان اجتماع أوبك القادم سيدرس بدقة توقعات النمو الاقتصادي العالمي خاصة في الولايات المتحدة التي تأثرت بشدة نتيجة ازمة القروض العقارية مرتفعة المخاطر.

عملات

قال البنك المركزي اليمني يوم السبت انه ضخ ١٢٣ مليون دولار في سوق الصرف الاجنبي في أول مرة يتدخل فيها هذا العام لدعم العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية.

ولم يذكر بيان البنك المركزي السعر الذي باع به الدولار للبنوك وشركات الصرافة لكنه قال ان هدف البنك من هذا التدخل هو "توفير احتياجات السوق من النقد الاجنبي."

وقال أحد الصيارفة في عدن لرويترز ان كمية الدولارات التي ضخها البنك المركزي في السوق يوم السبت تأتي ضمن الاجراءات التي اعتاد القيام بها لمواجهة تقلبات أسعار الصرف وانعكاسها السلبي على قيمة الريال اليمني امام الدولار.

وكان سعر العملة اليمنية قد انخفض بواقع ٤٠ فلسا الى ١٩٩,٥٠ ريال للدولار للشراء و١٩٩,٨٠ ريال للبيع منذ أواخر العام الماضي.

توتر

قال رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون ان بريطانيا تواجه وقتا عصيبا مع الاقتصاد العالمي في "وضع صعب وخطر" وتعهد بعدم تجنب اتخاذ قرارات غير شعبية وبعيدة الامد لضمان الاستقرار.

وقال براون ان عام ٢٠٠٨ عام"حاسم" بالنسبة لحكومته مع تعين اتخاذ قرارات بشأن خيارات صعبة في مجال البنية الاساسية والنقل والطاقة النووية.

وقال براون "اذا نظرتم الى سعر النفط اليوم فالناس سيتوقعون ان يكون لدينا استراتيجية ليس فقط لامتلاك طاقة امنة ولكن لان يكون لدينا طاقة سعرها معقول وعدم الاعتماد بشكل كامل على الدول الاخرى."واضاف ان على الحكومة ايضا اتخاذ قرارات بشأن مشروعات ضخمة مثل انشاء مدرج ثالث لمطار هيثرو بلندن ووصلة لقطار كروسريل عبر العاصمة اضافة الى بناء ثلاثة ملايين منزل على مدى السنوات القليلة المقبلة.

استثمار

قالت نشرة ميدل ايست ايكونوميك دايجست (ميبد) يوم السبت ان الشركات الكورية الجنوبية قدمت اقل العروض لبناء مصفاة الزور المقرر تشييدها في الكويت بطاقة قدرها ٦١٥ الف برميل يوميا.

واقرت الكويت ميزانية حجمها نحو ١٤ مليار دولار لتشييد المصفاة بما يزيد عن مثلي التكلفة المبدئية.

وقسمت شركة البترول الوطنية الكويتية التي تنوي اعلان الفائزين في المناقصة في منتصف شباط المشروع الى خمسة قطاعات. وانتهى موعد التقدم بالعروض في ٢٦ كانون الاول.

وقالت ميبد مستشهدة "بنتائج غير رسمية لفتح العروض" ان كونسورتيوم يضم شركة جي.اس انجنيرنج اند كونستركشن الكورية الجنوبية وجيه.جي.سي كورب اليابانية يتصدر افضل العروض الخاصة بعمليات منشآت نواتج التقطير.

وتخطط الكويت سابع اكبر مصدر للنفط في العالم لزيادة قدرتها التكريرية الى ١,٤١٥ مليون برميل يوميا من ٩٣٠ الف برميل يوميا بتشييد المصفاة الجديدة وتحديث مصفاتي ميناء العبد الله وميناء الاحمدي.